مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: عرض كتاب (تركيز السلطة السياسية وهفوت وهج الديمقراطية)
اسم الكاتب: د. عامر حسن فياض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/97
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عروض كتب

تركز السلطة السياسية وهفوت وهج الديمقراطية
المؤلف: أ.د. عبد الرضا حسن الطعان
اصدار: جامعة قاريوس ينغازي. الجماهيرية العربية الليبية

عرض
الدكتور عامر حسن (*)

دراسة تضيف الى ما هو عادي ما هو غير عادي تحمل عنوان (تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة – نموذج فرنسا) للاستاذ الدكتور (عبد الرضا حسين الطحان) نشرت مؤخراً في كتاب ضمن منشورات جامعة قار يونس (بنغازي – ليبيا). انها دراسة تنطلق من متابعة ظاهرة مألوفة تسود المجتمعات المتقدمة تتمثل بتركز السلطة السياسية. ولكن الذي براه المؤلف ان هذه الظاهرة المألوفة كانت قد عولجت بمنهجية مألوفة، فكانت نتيجة هذه المعالجة ان ابقت هذه الظاهرة بالشكل الذي هي عليه، ولم ترق بها الى مستوى الموضوع غير المألوف.

ان المنهجية المألوفة التي استخدمت، في الغالب، في معالجة هذه الظاهرة العادية كانت قد تمثلت لعهد طويل بالوضعية القانونية التي لا ترى في ظاهرة تركز السلطة السياسية الاوجهاً واحداً هو الوجه القانوني لترفض الوجوه الاخرى.

وهذه المنهجية تبقى في نظر المؤلف، عاجزة عن فهم ظاهرة تركز السلطة السياسية، مثلما تبقى عاجزة عن فهم الوجه القانوني نفسه، اذ ان هذه المنهجية من شأنها ان تفسر القانون بالقانون نفسه، وتفسير القانون بالقانون قانون، مثلما يكون تفسير اللاهوت باللاهوت لاهوتاً، على حد تعبير (فويرباخ).

بمعنى اخر ان الوجوه الاخرى غير الوجه القانوني مطلوبة للاستدعاء لفهم هذه الظاهرة وقبل ذلك لتفسيرها. حيث ان حاصل مجموع الوجوه الاخرى التي يدرك بموجبها الوجه القانوني لظاهرة تركز السلطة السياسية يشكل ما يسمى بـ (الكلية الاجتماعية) التي ينطوي فيها كل المجتمع بمختلف علاقاته الاجتماعية القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الخ... ان ادراك تركز السلطة السياسية بهذا الشكل سوف يعبر عن منهجية تختلف تماماً عن المنهجية الوضعية القانونية.

(*) عميد كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

عرض كتاب

لقد التقطت هذه الدراسة جوانب خفية تنم عن تركز السلطة السياسية التي تنطوي عليها النظم السياسية لغرض اعادة جمعها وترتيبها في نسق متكامل يخص مجتمعا متقدما واحدا، وليس كل المجتمعات المتقدمة، هو المجتمع الفرنسي دون ان يعدم الاشارة بين الفنية والاخرى الى المجتمعات المتقدمة الاخرى. واختيار المؤلف للمجتمع الفرنسي لم يتم بشكل اعتباطي وانما تحكم به اعتباران اساسيان: الاول يتلخص في ان تركز السلطة السياسية بالنسبة لهذا المجتمع كان اكثر عيانية بسبب من انه مثل مع دستور 1958 الفرنسي انتقاله سريعة وحادة. اما الاعتبار الثاني فيتلخص في حدود الامكانيات المتاحة للمؤلف، بتوفر المصادر المتعلقة بهذا المجتمع دون غيره من المجتمعات المتقدمة الاخرى.

ما الذي يعنيه تركز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة بالنسبة لمجتمعنا غير المتقدم؟ ان تركز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة يعكس في الجوهر الازمة التي تتعرض لها الديمقراطية في هذه المجتمعات. ففي الوقت الذي تتعالى فيها الدعوة لتوسيع القاعدة الشعبية للحكم والمشاركة الفعلية للمواطنين في عملية اتخاذ القرارات، نرى ان السلطة السياسية تميل اكثر فاكثر الى ان تنحصر في يد الهيئة التنفيذية التي لا ترتبط في وجودها بارادة المواطنين. ان هذا التناقض يشكل، في الواقع جوهر الازمة التي تتعرض لها الديمقراطية في هذه المجتمعات. والذي يلاحظ —كما يرى المؤلف — هو ان هذه الازمة كانت قد انعكست على الديمقراطية نفسها لتجردها من الكثير من ملامحها الاصيلة التي بقيت لوقت طويل موضع اعتزاز من قبل الكافة.

ودراسة هذه الظاهرة، وضمن هذا الاطار، تبدو مهمة بالنسبة لمجتمعنا لان الديمقراطية التي سادت في المجتمعات المتقدمة بقيت بالنسبة لمجتمعات المنطقة تمثل نموذجاً اعلى تتطلع اليه في جميع مراحل تطورها السياسي لاسيما في المراحل التي خضعت فيها للهيمنة الاجنبية اذ وجدت فيها بديلاً للتعسف الذي اقترن بهذه الهيمنة، وربما ضمن هذا السياق كان الكثير من الدساتير التي وضعت بعد الاستقلال الذي حققته مجتمعاتنا الشرقية قد اعتمد الديمقراطية التي سادت في هذه المجتمعات المتقدمة لتكون اساسا لنظم الحكم فيها. ان الديمقراطية التي اعتمدت في مجتمعاتنا كانت تحمل في ثناياها كل مظاهر الازمة التي تميزت بها في المجتمعات المقدمة، كما كانت تحمل كل انعكاساتها السلبية عليها وربما ذلك يصلح ان يكون عنصراً مهما في تفسير ظاهرة تهاوي الديمقراطية في مجتمعاتنا. ان الحكام في مجتمعاتنا كانوا قد استفادوا من هذه الازمة التي عرفتها الديمقراطية ومن انعكاساتها السلبية عليها لينحوا بالسلطة السياسية باتجاه الشمولية والتركيز لصالح الحكومة التي يجدون انفسهم على رأسها لتستبعد بعد ذلك كل امكانية في ان يساهم الشعب في حكم نفسه.

عرض كتاب

ان هذه الحقيقة- يقول المؤلف- كانت قد اطفأت لدى عدد كبير من الناس، البريق الذي كانت تتمتع به الديمقراطية في مجتمعاتنا مما دفع بهؤلاء الى البحث عن بدائل عنها. ولسنا في صدد تقييم هذه البدائل، وانما كل الذي تستطيع ان نقوله عنها مع المؤلف، انها بدائل تبدو بعيدة عن الديمقراطية التي سادت في المجتمعات المتقدمة. وهكذا يمكن القول ان هذه الدراسة لتركيز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة لا تبدو بعيدة عن واقع مجتمعاتنا الشرقية، بل انها تفتح الطريق امامها لتلمس السبيل الي ينأى بها عن الازمة التي تعرضت لها الديمقراطية بسبب اقترانها بهذه الظاهرة، وينأى بها عن انعكاساتها السلبية كما يفتح امامها، في الوقت ذاته، الطريق الذي يقود نحو شكل جديد من نظام الحكم تستطيع الشعوب من خلاله ان تحقق مطامحها في توفير كل المتطلبات اللازمة للمساهمة في حكم نفسها بنفسها بعيداً عن تركز السلطة السياسة لصالح اية جهة غريبة عنها.

ان الباب الاول من هذه الدراسة كان مكرسا لما يدعوه — المؤلف- بالتأسيس، حيث تولى المؤلف وضع الاسس المنهجية المعتمدة بالاضافة الى الموضوع الذي ترد بصدده هذه المنهجية، أي تركز السلطة السياسية. اما الباب الثاني فقد خص متابعة تصاعد سلطة الهيئة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة والحكومة. اما الباب الثالث فتناول ظاهرة تضاؤل سلطة البرلمان سواء في ميدان التشريع او في ميدان الرقابة على الهيئة التنفيذية.

واذا كان تركز السلطة نمطاً من الانماط التي عرفها التاريخ لاسيما تركز السلطة السياسية لصالح الملك في ظل الانظمة الملكية المطلقة التي عرفها عصر النهضة. فان هذه الانماط كانت تقوم في الغالب، على اساس من الاعتبارات الشخصية الخاصة بمن يوجد على رأس الدولة، اما في ظل دستور 1958 الفرنسي فان تركز السلطة السياسية بات يمثل (مؤسسة) وبالتالي تقوم بعيداً عن الاعتبارات الشخصية. وربما هذا النمط هو الذي جعله لا يرتبط في وجوده بوجود الجنرال (ديكول) على راس الدولة، ليتمتع بالاستمرارية. وهذه الاستمرارية تتأكد عينيا مع استمرار تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية بعد انسحاب الجنرال (ديكول) من الحكم عام 1969 وبعد وفاته.

والملاحظ ان هذا النمط المؤسسي لتركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية سوف لن يتغير مع مجيء اليسار او اليمين في فرنسا. بمعنى ان تركز السلطة هذا بقدر ما يمثل مؤسسة، فأنه لا يرتبط في وجوده برئيس دولة معين بالذات، وانما هو يرد بالنسبة لكل رؤساء الدولة مهما كان انتماؤهم السياسي، وهو بهذا المعنى يتمتع بالاستمرارية.

ويمكن القول-كما يرى المؤلف-ان تركز السلطة السياسية يستجيب للحاجات العميقة التي

عرض كتاب

يطرحها المجتمع التكتيكي. وان تركز السلطة في المجتمعات المتقدمة، هو بالاحرى، ثمرة من ثمرات التحولات التي عرفتها الدولة الرأسمالية في ظل الرأسمالية الاحتكارية. ان التحولات الملحوظة التي تعرضت لها اجهزة الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة بفعل انتقال هذه الاخيرة من نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي الى نمط الانتاج الرأسمالي الاحتكاري كان قد سمح في الواقع، بالكلام عن شكل جديد للدولة الرأسمالية، وتركز السلطة السياسية هو واحد من مظاهر الجدة التي تميزت بها هذه الدولة.

ان نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي يقوم في الجوهر على اساس من مقومات اقتصادية يمكن تلخيصها بالملكية الخاصة الفردية، والمشروع الحر بالاضافة الى حرية التبادل والمنافسة الحرة بعيداً عن كل شكل من اشكال التدخل من قبل الدولة، لاسيما فيما يتعلق بمراقبة الاسعار. وقد افرز هذا النمط بمقوماته الاقتصادية هذه مقومات سياسية. فحرية المشروع الصناعي او التجاري تمثل شكلاً خاصاً من الحرية الفردية والمساواة بين المواطنين، ويتم ضمانها عن طريق ضعف الدولة ليقتصر نشاطها على توفير الامن الداخلي والخارجي، وضمان احترام قواعد المنافسة بين المشروعات والافراد.

ان نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي بمقوماته الاقتصادية والسياسية هذه كان قد اقترن بوجود شكل معين من اشكال الدولة الرأسمالية، الا وهو الدولة الديمقراطية الليبرالية التي يمثل النظام البرلماني وجهها المميز. ان مثل هذه الدولة بنظامها هذا تتطابق تماماً مع المقومات الاقتصادية والسياسية التي افرزها نمط الانتاج الرأسمالي الليبرالي. فقط لاحظ الاستاذ (موريس دفرجيه) ان المباراة ما بين المرشحين في الانتخابات العامة هي صورة تشابه الى حد بعيد صورة المنافسة التي تتم في السوق بين البائعين. كما ان المناقشات البرلمانية وما يصاحبها من عمليات توفيق، تطابق الى حد كبير المناقشات التي تتم بصدد الاعمال الخاصة وما يصاحبها في نهاية المطاف من عمليات تفاهم وصفقات وما يؤكد هذا بان البرلمان في ظل الرأسمالية الليبرالية كان مسرحاً للصراع تتصاول فيه مختلف اجزاء الطبقات المسيطرة، وكانت القوانين المقرة تعبر عن علاقة القوى الوثيقة بين ملاك الاراضي والصناعيين والتجار والمصرفيين، وتمنح الى حد ما، تسهيلاً او امتيازاً لهذا الطرف او ذاك.

ان هذا النمط الرأسمالي الليبرالي سوف يتهاوى لصالح نمط الانتاج الرأسمالي الاحتكاري في اغلب المجتمعات المتقدمة. وقد صاحب ذلك تهاوي شكل الدولة الرأسمالية الليبرالية ليحل محله شكل الدولة الرأسمالية الاحتكارية التي يمثل تركز السلطة السياسية احد وجوهها. ان شكل العلاقة ما بين الدولة والرأسمالية الاحتكارية يبدو واضحاً عندما اخذت الدولة تشكل اداة التحول باتجاه الرأسمالية الاحتكارية. فتحت شعارات (التحديث) و(المصلحة

العامة) نرى الدولة تتدخل بشكل فعال في الحياة الاقتصادية، سواء بطريقة متقطعة كما يحصل في البداية، او بطريقة دائمة.

ان هذا التدخل يمكن التعبير عنه عن طريق تسهيل حركة التركيز الرأسمالي، وعن طريق التأميمات التي من شأنها ان تجعل الدولة تتكلف بالقطاعات الاقتصادية غير المربحة او ذات الربحية الضعيفة. وربما على هذا الاساس يمكن القول- يقول المؤلف-بكلمة موجزة-ان التحول باتجاه الرأسمالية الاحتكارية يتم في ظل هيمنة الدولة ومساعدتها. ان هذا الدور الذي تلعبه الدولة في التحول باتجاه الرأسمالية الاحتكارية كان قد طرح العلاقة بين الدولة والرأسمالية الاحتكارية. والذي يلاحظ هو ان تكييف العلاقة لا يبدو واحداً. فهناك من يرى ان هذه العلاقة تتخذ شكل علاقة خضوع بموجبها الدولة تكون خاضعة للرأسمالية الاحتكارية. ومثل هذا الرأي تجسده نظرية متكاملة تدعى بنظرية (رأسمالية الدولة الاحتكارية). وهناك بالمقابل، من يرى ان الدولة تبقى بكل الاحوال تحتفظ تجاه الرأسمالية الاحتكارية، على الرغم من التداخل فيما بينهما، بنوع من الاستقلال النسبي، واذا ما تمتعت الرأسمالية الاحتكارية بنوع من النفوذ داخل الدولة فان ذلك يتم ضمن اطار كتلة السلطة.

ثم ينتهي المؤلف في خاتمة الخاتمة الى قضية (وحدة سلطة الدولة) أي قضية سياستها الاجمالية لصالح رأس المال الاحتكاري. حيث ان مثل هذه الوحدة لا تقوم، كما يعتقد البعض، عن طريق انفراد رأس المال الاحتكاري بوضع اليد على سلطة الدولة. وانما يتم ذلك، على وجه الدقة، عن طريق عملية متناقضة تتضمن تغييرات مؤسسية تصيب الدولة. ان مثل هذه التغييرات تتخذ اشكالاً مختلفة مثل السيطرة المعقدة لجهاز من اجهزة الدولة او فرع من فروعها يبلور بشكل جيد المصالح الاحتكارية على الاجهزة الاخرى والفروع الاخرى للدولة. ان تركز السلطة السياسية في المجتمعات المتقدمة يتم ضمن سياق التناقضات التي تجتاح كتلة السلطة، ليمثل الاداة التي بموجبها تستطيع الرأسمالية الاحتكارية ان تعزز هيمنتها تجاه الشرائح الاخرى التي تتكون منها البرجوازية والتي تحتويها كتلة السلطة. وبهذا المعنى سوف يمثل تركز السلطة السياسية تعبيراً عن ازمة الدولة في المجتمعات المتقدمة.